## انتهى دون اقتراحات

# استجواب الصالح: لا مؤيد لا معارض لا اقتراحات

- هايف :تجاوز صارخ وظلم كبير للمتقدمين على وظيفة محام «ب» في إدارة الفتوى والتشريع
- الجهات الحكومية التابعة لوزير مجلس الوزراء تتجاهل ملاحظات ديوان المحاسبة
- الأصل عند الوزير هو منح الاستثناءات في مجلس ديوان الخدمة المدنية
- المطير: العمل المؤسسي منعدم في إدارة الفتوى والتشريع
- 900 متقدم نجح منهم 100 لأن الإدارة تعمدت عدم إعطائهم الدرجة الكافية للنجاح
- دور وزير «مجلس الوزراء» غائب في خطة عمل الحكومة
- الصالح: إجراءات القبول بالفتوى والتشريع تمت وفقاً للقانون
- التعيين في «الفتوى والتشريع» كان مغلقا طوال 8 سنوات
- تم قبول 35 متقدما حاصلين على تقدير امتياز و275 حاصلين على «جيد جدا» و133 حاصلين على «جيد»

سمير خضر و رياض عواد

افتتح رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم جلسة الأمس في التاسعة والنصف صباحا، وتلا الامين العام علام الكندري اسماء الحضور والمعتذرين، ثم تلا تقرير عن مدى التزام النواب بحضور اجتماعات اللجان عن الاسبوعين الماضيين، ثم دخل في بند التصديق على مضابط الجلسات الماضية.

عدنان عبدالصمد: في الجلسة السابقة طرح موضوع تزوير الجناسي وتشكيل لجنة تحقيق، وانا ممن رفع يده كموافق على تشكيل اللجنة المستقلة، لكن وسائل التواصل طرحت الامر بشكل مشوه، وللاسف المجتمع تناول الامر بشكل طائفي وعرقي، وهي محاولة لتشويه صورة المجلس امام الاخرين، وما تداول في وسائل التواصل والاعلام افتراء حتى اسم الرئاسة لم يظهر وكذلك اسمي وهل يشك

الغانم: تم التصويت على اقتراحين، وانا معروف بأنني صوت مع المقترحين سواء لجنة الداخلية او لجنة مستقلة، ومسألة ما ينشر في وسائل التواصل هي امر اخلاقي، وانا لا املك التحكم بما هو خارج المضبطة، والمضبطة ذكرت تحديدا ما تم داخل القاعة، حتى ان هناك اسماء نشرت كمؤيدة وهي لم تكن داخل القاعة، وهناك من بادر واوضح انه مؤيد لكنه لم يكن متواجد وقت التصويت، والتصويت برفع الايدي لا يتم فيه تدوين الاسماء، ومن يريد بيان التصويت بالاسماء يقدم طلب نداء بالاسم، وبيان الامانة العامة واضح بهذا الشأن، وما ذكر في وسائل التواصل غير دقيقة وغير صحيحة ولا يعتد بها، وليس دور الامانة العامة ان تنشر التصوير حول تصويت برفع الايدي فهي تؤدي دورها في وقتها وترصد العدد وتعلن النتيجة.

بدر الملا: هذا الموضوع كان مقبور في اللجان لعامين، واخرجوا الكاميرات ليرى الشعب من صوت، ولا نقبل التشكيك بأننا نثير تمزيق الوحدة الوطنية، وبيان الامانة العامة غير واضح. ووافق المجلس على شطب ما اثير في الجلسة الماضية من مساس بالسلطة القضائية، ثم وافق على مضابط الجلسات الماضية.

مبارك الحريص: اسجل شكري وتقديري لكافة مكونات الشعب على اللحمة الوطنية لجمع الدية لخالد نقا العازمي، وليس غريبا على الشعب هذا التآزر.

صلاح خورشيد: الاخ عبدالوهاب البابطين تحدث للاعلام عن عدم تمكينه في لجنة حماية الاموال لاعداد تقرير حول الحيازات الزراعية وهو في الاجتماع الاخير لم يكن حاضرا.

البابطين: اولا ، لا احتاج التذكير ان اعمال اللجان سرية وانا اعرف اللائحة، وانا قلت ان الاوراق ذات الصلة بالحيازات لم تناقش في اللجنة وهذا يعني انها امور جديدة، وقضية عدم حضوري انا في مهمة رسمية وقد ابلغتم عن الاجتماع قبل 48 ساعة، وانتم تعلمون من دور الانعقاد الاول اننا كنا حريصون على اخراج التقرير، ثم حول التقرير للمرافق العامة ولم يخرج التقرير، وبعد تحويل للاموال العامة جلسنا 3 اجتماعات ولم يخرج التقرير ثم طلب استحضار احد الاشخاص وانا كنت في مهمة رسمية، وهذا التقرير يجب ان يخرج

عمر الطبطبائي: الاوراق التي تحدث عنها البابطين هي اوراق لم تصل اللجنة وهي جديدة، ومن واجبنا ان نحقق واكتشفنا ان بعض الاسماء لم يتم احضارها للتحقيق، ولم تخرج اي اوراق من اللجنة، والتقرير في نهايته ويحتاج اللمسات الاخيرة.

خورشيد: انا لا علاقة لي بالشركات المئة، انا كعضو لجنة اثارني مسألة عدم تمكينه وهذا قذف لزملائه في اللجان، وعدم وجودك انت والرئيس في مهام رسمية هذه شؤونكم، اما عدم تمكينكم فهو امر غير صحيح.

خالد الشطي: تقرير الحيازات الهيئة الزراعية الى الان لم يخرج من اللجنة وهذه الامور للاسف تستخدم للابتزاز السياسي، لان هناك اقوال في اللجنة يشيب منها الولدان، وقد قيل في فترة سابقة امنحني 3 مزارع من اجل لتكييف التقرير.

الطبطبائي: عبدالوهاب قصد ان المجلس لم يمكن من انجاز التقرير، والتقرير في مراحله النهائية. البابطين: ان كان المجلس ممتعض منا خيبوا ظني، فعليه التعاون لاخراج التقرير خلال شهر.

خورشيد: لا نقبل خيبوا ظني .. هذا تدخل في النوايا ومرفوض ان يقول ان اللجنة لم تمكنه انت احضر اللجان وقم بدورك.

وانتقل المجلس الى بند كشف الاوراق والرسائل الواردة. ودخل المجلس في نقاش 5 رسائل واردة نصها كالتالي:

1 – رسالة من عضو مجلس الأمة يوسف صالح الفضالة يطلب فيها تكليف مكتب المجلس الاطلاع على الاقتراحات المقدمة من بعض أعضاء مجلس الأمة لتعديل بعض مواد اللائحة الداخلية خاصة المادة (16)، على أن يقدم تقريره في بداية دور الانعقاد المقبل كحد أقصى. وقرر الموافقة على تكليف اللجنة التشريعية بشأن الرسالة الأولى.

2 – رسالة من مجموعة من أعضاء مجلس الأمة يطلبون فيها العرض على المجلس الموقر لمناقشة التصريحات الحكومية بموعد الانتهاء من إزالة المعوقات والبدء في توزيع الأراضي على المواطنين في مشروع جنوب سعد العبدالله. ووافق على مضمون الرسالة.

3 – رسالة من عضو مجلس الأمة صالح أحمد عاشور يطلب فيها من الحكومة وقف مشروع الشراكة لسوق الزل وسوق السلاح لحين البت في الاقتراح بقانون بإضافة مادة جديدة إلى القانون رقم 116 لسنة 2014 بشأن الشراكة بين القطاعين العام والخاص المدرج على جدول أعمال اللجنة التشريعية وأن تقدم اللجنة تقريرها عنه خلال أسبوعين. ووافق على مضمون الرسالة

4 – رسالة من عضو مجلس الأمة صالح أحمد عاشور ويطلب فيها أن يقوم وزير المالية بإعطاء تعليمات للبنوك من خلال البنك المركزي بصرف رواتب العسكريين من غير محددي الجنسية المحولة إلى حساباتهم دون الحاجة إلى تجديد بطاقاتهم الأمنية. واكتفى المجلس بتوضيح وزير المالية

5 – رسالة من عضو مجلس الأمة أحمد نبيل الفضل يطلب فيها من الحكومة تزويد المجلس ببيان حول الإجراءات المتخذة من قبل الوزارات والجهات المختصة تجاه ظاهرة سكن العزاب في المناطق السكنية وذلك خلال شهر. ووافق

صالح عاشور: نريد تجاوب من وزير المالية لتجنب تكرار المأساة مع سوق الزل والسلاح كما جرى مع سوق المباركية، اما الاخوة العسكريين البدون فيجب انصافهم وصرف رواتبهم في حساباتهم البنكية، فهي حسابات فتحت وفق هوايتهم العسكرية، وان لم يتجاوب وزير المالية فسيواجه مني بموقف سياسي، ولا نرضى ظلم العسكريين وهم المدافعين عن المنشآت العسكرية.

عبدالكريم الكندري: في رسالة سوق الزل والسلاح نحن نؤيد مقترح عاشور، ولماذا كل ماهو جميل في الكويت نزيد تعقيداته وهي المتنفس الوحيد والمزار لضيوفنا، وادخال هذه المشروعات في مشروعات الشراكة مرفوض، بل يجب حماية هذي المواقع كتراثية، وهذه امور لا ينظر لها بربحية انما هي تراث يستحق الحفاظ عليه، ثم انها مصدر رزق لاسر صغيرة. واعتبر ان معوقات المدن الاسكانية وتأخر انشاء المشروعات ينبؤ بكارثة، وجنوب سعد العبدالله لم تنجز فيها الكثير لازالة المعوقات حتى ان اللجنة المختصة في مجلس الوزراء لم تؤدي ما عليها، والناس تخشى على مصالحها الخاصة وبيت العمر، وفي الايام القادمة سنرى تعطل اكثر للمشروعات لان الوزراء غير متعاونين ورئيس الوزراء يتحمل الامر لان لديه لجنة خدمات مسؤولة في مجلس الوزراء.

بدر الملا: نحن بحاجة الى اعادة المادة 16 من اللائحة الداخلية بشكل جديد، ووجودها تعزز ضمانات النائب عند نقاش مسألة اسقاط عضويته، ولا يكتفى بما تم الاستعاضة فيه من قانون الانتخاب. وقال: سكن العزاب في المناطق يؤرق السكان، ويزيد من تفشي الجرائم والمخاطر وعلى وزراء البلدية والكهرباء التعامل مع المباني المخالفة. وقال: سوق الزل والسلاح يجب يتضمن النص على شرط عدم الاضرار بمصلحة الغير لحماية المستأجرين من اي زيادة اسعار او خلوات.

صفاء الهاشم: الحكومة توزع الاماكن التراثية التي تحمل رائحة وشكل الكويت وتود منحها لهيئة الشراكة التي تعبث بالبلد وكل مشروعاتها فاشلة ومرفوضة من ديوان المحاسبة، مشروعات المترو والنفايات الصلبة من قبل هيئة الشراكة كلها فشل وشبة سرقات وهدر "بوقات"، لافتة الى ان سكن العزاب في المناطق السكنية يجب ان يكافح للحد من جرائم فئة العزاب من ترويج مخدرات وصناعة خمور وسرقة الخدم لتشغيلهم في الدعارة، هذا دور رئيس الوزراء والنائب الاول ووزير الداخلية لديكم قوانين طبقوها ولا نقبل تدهور الكويت يوما بعد يوم.

عبدالله الكندري: وزيرة الاسكان والحكومة تحطم احلام الشباب، ومدينة سعد العبدالله يتطلع الناس فيها ل45 الف وحدة سكنية تأوي حوالي 200 الف كويتي لكن الحكومة تعرقل الامر بعدم ازالة المعوقات، وهل هناك مستفيدون يعرقلون الامر للحيلولة دون خفض اسعار العقار. وقال: من يؤجر السكن للعزاب يمكن مخالفته بعشرة الاف دينار وكم منهم تم ردعه حتى يتعض البقية، وللاسف احد الوزراء السابقين اشترى اغلب مساكن الرميثية قطعة 13 واجرها على عزاب فماذا يعني هذا عند المسؤولين.

احمد الفضل: المدن العمالية التي يفترض ان تنجز هي 6 مدن وتأوى حوالي 200 الف، متسائلا من يؤخر انجازها، داعيا الوزراء لرؤية المناطق المخترقة من العزاب، من عالم اخر خارج القانون طبيا وغذائيا، ونريد حد اقصى للحكومة لاخراج العزاب وقطع التيار وتحديد المناطق البديلة، واذا لم تحل الحكومة الامر فستفقد الثقة من الشعب اذ لا يقبل احدان تخرج تقارير المباحث بأن سكان العقارات هم اسر لا عزاب.

عبدالله الرومي: رسالة الاخ يوسف الفضالة ليست سليمة ومكتب المجلس ليس لجنة، وهو لا ينظر في الاقتراحات ولا يعد تقرير وهذه اختصاصات اللجان، والامر مناط باللجان.

خالد الشطي: نحن لا مانع لدينا لسد اي فراغ تشريعي، بخصوص الرسالة الاولى ومقترحات تعديل اللائحة الداخلية، انما نحتاج المدة لان اللائحة بحاجة تعديلات واسعة ولا تكفي اسبوعين، وقد نحتاج الى دور الانعقاد المقبل.

يوسف الفضالة: نتمنى من اللجنة التشريعية الاسراع بتقرير لسد فراغ المادة 16 من اللائحة التي الغيت بحكم الدستورية.

عبدالله فهاد: اليوم ولا احد من اعضاء المجلس محصن من اسقاط عضويته بأى سبب من الاسباب، ولا يوجد اي ضمانة للاعضاء.

الغانم: حكم المحكمة الدستورية واجب التنفيذ والغى المادة وانتهى الامر.

وزير المالية: هناك تضاد في القوانين بين قانون املاك الدولة، وقانون مشروعات الشراكة، وان كان هناك تعديلات يجب تكون على قانون هيئة الشراكة وعلى اللجنة التشريعية الاستعجال في استثناء المواقع التراثية، فنحن كوزارة مسائلين ومحاسبين من قبل ديوان المحاسبة لتنفيذ نصوص القانون وترسية الامر على افضل الاسعار واكثر العطاءات، ونحن مستعدون لتأخير طرح الموضوع وترسيته.

الغانم: الاغلبية الساحقة من النواب متفقون على استثناء المواقع التراثية وحمايتها.

الشطي: اللجنة التشريعية مستعدة لحسم الاقتراح بقانون خلال اسبوعين.

عبدالصمد: طبيعي ان كل مستثمر يأتيك بأفضل الاسعار لان لا سقف امامه في مسألة الايجارات فيزيدها لتغطية عرضه.

وزير المالية: البنك المركزي اصدر توجيهاته للبنوك باستمرار صرف الرواتب لمدة 6 شهور تالية للعسكريين، ولا نملك العمل الا وفق القوانين واللوائح بالدولة، وتم السماح للبدون باستخدام بطاقاتهم المنتهية، والجهاز المركزي للبدون له قانون ونحن نحترمه ونعمل بموجب نصوصه.

عاشور: نحن نشكو تجاوب الوزير، ويجب ان نفهم الجهات الحكومية انها غير تابعة للجهاز المركزي وتعليماته، والقرارات يجب ان تصدر من وزير المالية للبنك المركزي للبنوك التجارية، ودام العسكري قائم بعمله فتصرف رواتبه، وهذه سياسة حكومة ولا نقبل تعليمات الجهاز المركزي لان الحسابات فتحت وفق الهوية العسكرية النافذة.

وزير البلدية: سكن العزاب هو مخالف وفق القانون، ونحن شكلنا لجنة منذ فبراير مع عدة جهات حكومية وهي تعمل الان في وتيرة ممتازة، وتخاطب الجهات لقطع التيار الكهربائي وعمل محاضر لاحالة الامر للنيابة العامة لاتخاذ جزاءات قضائية، وفي الفترة المقبلة سندخل في عمليات قطع التيار الكهربائي، ولا مانع لدينا لتقديم تقرير بما تم.

عبدالصمد: سبق ان طرح موضوع البدون ومناقشته، والاستجوابات مقدمة عليها، وهناك طلب استعجال المناقشة موقع من 28 ويجب ادراجه على جدول الاعمال، والقضية مهمة ورئيس المجلس بنفسه قال ان هناك حل مقبل للبدون ويراعي المصلحة العامة، ولا ينبغى للجهاز المركزي للبدون ان يتجاوز وهو صادر بمرسوم ويتجاوز على القوانين، وعلى وزير المالية التعاون والتنسيق مع الجهاز وفق القانون لا المرسوم ولا نقبل ان يقوم الجهاز المركزي بالتجاوز على القوانين، وهناك امور اخلاقية يتعرض لها البدون، وانا لا اقول بالأمور الشخصية اطلاقا ومستعد للمواجهة.

الغانم: في الجهاز اناس نثق فيهم وهم

محمد المطير

محمد هايف

أنس الصالح